رسائل تلّغرافيّة
(١٨)

الخُصُوصِيَّةُ المِهَنِيَّةُ والمَهَمَّاتُ بين حديث: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ المَرْءِ تركُهُ ما لا يعنيه» وحديث: «وينطق فيه الرُّوَيْبضة»

بَلَّغَهُ

الدكتور ابن الكيال

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للَّه ربّ العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلّا علىٰ الظالمين، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وأن محمدًا عبده ورسوله ﷺ، أما بعد:

فقد روىٰ الإمام أحمد في «مسنده» (١٧٣٧)، والترمذي في «سننه» (٢٣١٧)، وابن ماجه في «سننه» (٣٩٧٦) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «من حُسْن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه».

- **سند الحديث:**

قال الإمام ابن رجب الحنبليّ في كتابه «جامع العلوم والحكم» حديث (١٢) ص (١٦٠):

«حديث حسن رواه الترمذي وغيره هكذا، هذا الحديث خرّجه الترمذي وابن ماجه من رواية الأوزاعي عن قُرَّة بن عبد الرحمن عن الزهريّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الترمذي: حديث غريب، وقد حسّنه المصنف [يعني النووي في «الأربعين النووية»]؛ لأن رجال إسناده ثقات، وقُرَّة بن عبد الرحمن بن حيويل وثّقه قوم، وضعفه آخرون.

وقال ابن عبد البرّ: هذا الحديث محفوظ عن الزُّهري بهذا الإسناد من رواية الثقات، وهذا موافق لتحسين الشيخ له رضي الله عنه [يعني: النوويّ]، وأما أكثر الأئمة قالوا: ليس هو محفوظًا بهذا الإسناد، إنما عن الزّهري عن علي بن حُسين عن النبيّ ﷺ مُرْسلًا.

وكذا رواه الثقات عن الزهريّ، منهم مالك في «الموطَّأ» ويونس ومعمر وإبراهيم بن سعد إلا أنه قال: «**من إيمان المرء تركه ما لا يعنيه**».

وممن قال إنه لا يصح إلّا عن علي بن حسين مُرْسلًا: الإمام أحمد، ويحيىٰ بن معين، والبخاري، والدارقطنيُّ.

وقد خلط الضعف في إسناده علىٰ الزهري تخليطًا فاحشًا، والصحيح فيه المرسل، ورواه عبد اللَّه بن عمر العمريّ عن الزهري عن علي بن حُسين عن النبيّ ﷺ فوصله وجعله من مسند الحسين بن عليّ.

وخرّجه الإمام أحمد في «مسنده» من هذا الوجه، والعمري ليس بالحافظ، وخرّجه أيضًا من وجه آخر عن الحسين عن النبيّ ﷺ وضعفه البخاري في «تاريخه» من هذا الوجه أيضًا وقال: لا يصح إلا عن عليّ بن حُسين مرسلًا.

وقد روي عن النبيّ ﷺ من وجوه أخرىٰ كلها ضعيفة». اهـ

قلت: رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٢٠/ حديث ٢٥٧١) وقال: «هذا أصح بانقطاعه». اهـ

قلت: ورواه العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٢١٢) حديث (١٦٣٣-١٦٣٩) وقال: «الصحيح حديث مالك». اهـ؛ يعني: مرسلًا.

ورواه ابن عديّ في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٣/ ٤٦٧/ ترجمة ٢٦/ ٥٩٦) فصحح الإرسال.

قال الشيخ أحمد شاكر في «تحقيق المسند» ح (١٧٣٧):

«إسناده صحيح، موسىٰ بن داود الضبّي قاض طرسوس: ثقة، وثقه ابن نُمَير وابن سعد والعجليّ وغيرهم، وعبد اللَّه بن عمر هو العُمريّ سبق توثيقه في

حديث (٢٢٦)، والحديث في «مجمع الزوائد» (١٨١٨) ونسبه الهيثمي في «الزوائد» أيضًا للطبرانيّ في المعاجم الثلاثة، وقال: ورجال أحمد و«الكبير» ثقات». اهـ

قلت: هذا القول في كلام أهل العلم في تحقيق هذا الحديث، فهو حديث ثابت موصول حسن أو صحيح، والقاعدة الحديثية: «**الذي يعلم حجة علىٰ من لا يعلم**»، والقاعدة الأخرىٰ التي صرح بها جمع كبير من الأئمة كالبخاري والنووي وغيرهما: «**إذا رُوي الحديث مرسلًا وموصولًا فالعبرة بالموصول**»، وهذا قرره الأصوليون كثيرًا، وانظر كتابي الكبير: «**ما قلّ ودلّ في أصول الفقه للمستدل تقريب أصول الفقه علىٰ منهج أهل السنة والجماعة**» في الجزء الأول، الأصل الثاني من الأدلة الشرعية وهو: «السُّنة».

- **فقه الحديث:**

قال المباركفوري في «تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي» (٦/ ١٨٩):

«من جملة محاسن إسلام الإنسان، وكمال إيمانه: تركه ما لا يعنيه». اهـ

وقال السِّنْدِيُّ في «شرح سنن ابن ماجه» (٤/ ٣٤٤):

«قوله: «**من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**»؛ أي: من محاسن إسلام الشخص وكمال إيمانه «**تركه ما لا يعنيه**»؛ أي: مِنْ عَنَاهُ إذا قصده، وأحد الضميريْن للموصول والثاني للمرء؛ فإن الشيء الذي لا فائدة فيه غير قاصد للشخص ولا متوجّه إليه ولا متعلق به، كما أن الشخص غير قاصد له فيصح كلا المعنيين فَلْيُتَأَمَّل». اهـ

ولقد أطال الإمام ابن رجب الحنبليّ في «جامع العلوم والحكم» (ص١٦٠-١٦٩) في كلام نفيس جليل أذكر منه طرفًا مختصرًا، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ بتصرّف يسير:

«وهذا الحديث أصل عظيم من أصول الأدب، ومعنىٰ الحديث: أنَّ من حَسُنَ إسلامُه تَرَكَ ما لا يعنيه مِنْ قول وفعل، واقتصر علىٰ ما يعنيه من الأقوال والأفعال، ومعنىٰ «يعنيه» أنه تتعلّق عنايته به، ويكون مِنْ مقْصِده ومطلوبه، والعناية شدّة الاهتمام بالشيء، يقال: عناه يعنيه إذا اهتمَّ به وطلبه، وليس المراد أنه يترك ما لا عناية له به، ولا إرادة بحكم الهوىٰ وطلب النفس، بل بحكم الشرع والإسلام؛ ولهذا جعله مِنْ حُسْن إسلام المرء ترك ما لا يعنيه في الإسلام من الأقوال والأفعال، فإن الإسلام يقتضي فعل الواجبات، وإنّ الإسلام الكامل الممدوح يدخل فيه ترك المحرمات لما قال النبيّ ﷺ: «**المسلمُ مَنْ سَلِمَ المسلمون من لسانه ويده**» [رواه البخاري (١٠)، ومسلم (٤١)].

وإذا حَسُن إسلامه اقتضىٰ ترك ما لا يعني كُله من المحرمات والمشتبهات والمكروهات وفضول المباحات التي لا يُحتاج إليها، فإن هذا كله لا يعني المسلم إذا كمل إسلامه وبلغ درجة الإحسان، وهو أن يعبد اللَّه تعالىٰ كأنه يراه، فإن لم يكن يراه فإن اللَّه يراه.

فمَن عَبَدَ اللَّهَ علىٰ استحضار قُرْبِهِ واطّلاعه عليه فقد حَسُنَ إسلامه، ولزم من ذلك كل ما لا يعنيه في الإسلام، ويشتغل بما يعنيه فيه.

وروىٰ أسد بن موسىٰ، قال: حدثنا أبو معشر عن محمد بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**أول منْ يدخل عليكم رجل من أهل الجنة**»، فدخل عبد اللَّه بن سلام، فقام إليه الناس وقالوا له: أخبرنا بأوثق عملك في نفسك؟ قال: «إن عملي لضعيف، وأوثق ما أرجو به: سلامة الصدر، وتركي ما

لا يعنيني» [أصل الحديث في البخاري (٣٨١٣)، ومسلم (٢٤٨٤)].

وروىٰ أبو عبيدة عن الحسن قال: «من علامة إعراض اللَّه تعالىٰ عن العبد أن يجعل شغله فيما لا يعنيه».

وقال سهل التُسْتريُّ: «من تكلّم فيما لا يعنيه حُرِمَ الصدق».

وقال معروف: «كلام العبد فيما لا يعنيه خذلان من اللَّه ﷻ».

وفي «المسند» [«مسند الإمام أحمد» (١٧٣٢)] من حديث الحسن عن النبيّ ﷺ قال: «**إن من حسن إسلام المرء قلة الكلام فيما لا يعنيه**».

● وأكثر ما يُراد بترك ما لا يعني: حفظ اللسان من لغو الكلام، كما أشير إلىٰ ذلك في هذه الآيات، حيث قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٦-١٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا تَكُونُ فِى شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس: ٦١]، وقال تعالىٰ: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠]، وعلىٰ العاقل أن يكون بصيرًا بزمانه، مُقْبلًا علىٰ شأنه، حافظًا للسانه، ومن حَسَبَ كلامَهُ مِنْ عمله قلّ كلامه إلا فيما لا يعنيه.

قال عمر بن عبد العزيز: «من عدّ كلامه من عمله قلّ كلامه إلا فيما يعنيه»، وهو كما قال، فإن كثيرًا من الناس لا يعد كلامه من عمله فيجازف فيه ولا يتحرَّىٰ، وقد خفي هذا علىٰ معاذ بن جبل رضي الله عنه حتىٰ سأل عنه النبيَّ ﷺ فقال: «أنُؤَاخَذُ بما نتكلّم به؟»، فقال: «**ثكلتك أمّك يا معاذ، وهل يَكُبُّ الناسَ علىٰ مناخرهم في النار إلّا حصائدُ ألسنتهم؟**» [رواه أحمد في «المسند» (٢١٩٣٥)،

وأبو داود في «سننه» (١٢٢٠)، والترمذي (٢٦١٦) وقال: حديث حسن صحيح].

وقد نفىٰ اللَّه الخير عن كثير مما يتناجىٰ به الناس بينهم فقال: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤]». اهـ

قلت: قال المباركفوري في «تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي» (٧/ ٢٨، ٢٩) في شرح حديث معاذ:

«قوله: «**ثكلتك أمك**» بكسر الكاف؛ أي: فقدتك، وهو دعاء عليه بالموت علىٰ ظاهره، ولا يُراد وقوعه، [**قلت -الكيَّال-**: وهذا صرف للظاهر عن ظاهره بدلالة السياق والمعنىٰ؛ لأن النبي ﷺ لا يدعو علىٰ المسلمين إلّا بالخير، وهذا واضح]، بل هو تأديب وتنبيه من الغفلة، وتعجيب وتعظيم للأمر، قوله: «**وهل يَكُبُّ**» بفتح الياء وضم الكاف مِنْ كبَّه إذا صرعه علىٰ وجهه، بخلاف أكبّ فإن معناه سقط علىٰ وجهه، «**وهل يَكُبُّ الناسَ**»؛ أي: يلقيهم ويسقطهم ويُصرعهم «**علىٰ وجوههم -أو: علىٰ مناخِرهم**» شكّ الرواي، والمَنْخِر بفتح الميم وكسر الخاء وفتحهما: ثق الأنف، والاستفهام للنَّفي، خصَّهما بالكبّ؛ لأنهما أول الأعضاء سقوطًا، «**إلّا حصائد ألسنتهم**»؛ أي: محصوداتها، شبَّه ما يتكلم به الإنسان بالزرع المحصود بالمِنْجَل، وهو من بلاغة النبوة، فكما أنّ المنجل يقطع ولا يميز بين الرطب واليابس والجيّد والرديء، فكذلك لسان بعض الناس يتكلم بكل نوع من الكلام حسنًا وقبيحًا.

والمعنىٰ: لا يكب الناس في النار إلا حصائد ألسنتهم من الكفر والقذف والشتم والغيبة والنميمة والبهتان ونحوها، والاستثناء بإلَّا مُفْزِعٌ، وهذا الحكم وارد علىٰ الأغلب؛ أي: علىٰ الأكثر؛ لأنّك إذا جرَّبْت لم تجد أحدًا حفظ لسانه

عن السوء، ولا يصدر عنه شيء يوجب دخول النار إلّا نادرًا». اهـ

قلت: ولا حول ولا قوة إلا باللَّه.

- **أهمية إسقاط هذا الحديث على الخصوصية المِهَنية، وتأثيره في هذا الشأن الكبير:**

فإذا تقرر عندك ذلك بدليله، وعلمت ما مضىٰ بيانه مفصّلًا، فمن الأهمية بمكان فهم وفقه وتأثير هذا الحديث الجليل علىٰ الخصوصية المهنية وضوابطها وشروطها وأسبابها وعللها، ووجه ذلك: اهتمام المرء بما يعنيه وتركه ما لا يعنيه، فلا يُتكلم في أمر من الأمور بشكل عام ومطلق، إلا بعلم وفهم وتخصص في المَهَمَّات التي أُنيطت بأصحابها المُلِمُّون بتفاصيلها ووجوهها وصفاتها وأركانها وأصولها، بحيث يستطيع المرء حينئذٍ أن يفتي في هذا الشأن الذي أدركه ووعاه وأصبح من أهله المتخصصين بشكل مِهَنيّ فنّي، في القول والعمل إحاطةً وتصورًا؛ إذْ «الحكم علىٰ الشيء فَرْع عن تصوره»، ولكن لا يكون ذلك إلا بالأخذ بأسباب الشيء بالبناء علىٰ شروطه وأسبابه وعلله، وموانعه التي تحول بينك وبين إدراك نتائجها وترتّب ثمارها عليها، وبهذا فحسب يحسن ويصلح القول والعمل علىٰ ضوء الحديث العمدة الفذّ؛ كقاعدة كلية في ضبط التعاملات البنَّاءَة علىٰ مثل ما كان عليه النبيّ ﷺ وأصحابه الكرام الطيبين الصالحين ﷺ أجمعين، وذلك في الأمور الدنيوية قبل الدينية، والدينية قبل الدنيوية.

- **بيان بعض صور التخصُّصيَّة المِهنيَّة والمَهَمَّات:**

١- وأول تخصّص مِهَنيٍّ في هذا السياق التخصص الكليّ العام الذي قامت عليه الشريعة الإسلامية وَالمُتَمَثِّل في قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى

خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]، وقوله سبحانه الواحد الأحد: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ فَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴿١٠٥﴾ إِنَّ فِي هَٰذَا لَبَلَٰغًا لِّقَوْمٍ عَٰبِدِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥، ١٠٦]، وقوله: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔا﴾ [النور: ٥٥]، وقوله جلّ وعلا: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، فمن قام بهذه الخصوصية فقد أتىٰ بكل ما عليه من المهنية الأُمّ، والدعامة الأصل والأساس المتين، ثم يتفرع منها كل الصور الأخرىٰ إذا أحسن الناس التصوّر والفهم الصحيح.

٢- ثم الخصوصية المهنية الثانية، وهي معرفتك لقدرات نفسك وإمكانات ما أَهَّلَكَ اللَّه للقيام به، من خلال ما يُنَاسِبُ معرفتك وما تستطيع الإتيان به من دراساتك العلمية والعملية والعقلية والفكرية والنظرية والممارسات الحياتية التي تكتسبها من الخِبْرات المختلفة، التي تشهد لك بالتميُّز وحسن العمل، فيما يتطلب منك من المهنية والتخصص المؤهّل لما يُصَدِّقك به الناس، مع تشديد المصداقية بينك وبين نفسك، من غير تَجَمُّلٍ مغشوش، وتشبّع بما لم تُعط ممقوت، وصنعة دنيا مدلّسة لا يستحق صاحبها شيء منها، إلا الطمع فيما عند غيره.

وهذه الخصوصية تستقيم بها الدول والمجتمعات، وهذه المهنية الحقّة هي التي بسببها تنعدم الرشوة والمحسوبية، والرزق القائم بطلانه علىٰ مناصب الآباء والأقرباء والمعارف والعواطف الاجتماعية التي فسد الدين والدنيا بها.

• ومن ثَم تتحقق بذلك المنظومة الكليّة: «**الرجل المناسب في المكان المناسب**»، وإنما كانت المناسبة في الأمرين من خلال التقنيّة الحقة، والقدرة المنوطة بالخِبرة والعلم، وأنّ لكل مجتهدٍ مُصيبًا، علىٰ قدْر اجتهاده وإخلاصه وإتقانه.

٣- اعتبار التعددية النوعيّة المختلفة باختلاف ما وُهِبْتَ به مما حباك اللَّه به وعدم التعدّي علىٰ ما لا تُحْسِنُهُ، وذلك بحسبِ التخصصات المتفرع بعضها من بعض في نفس المجال الواحد، فالطبيب طبيبًا فيما يُحسنه ويستطيعه ويتميز فيه، فطبيب المخ والأعصاب في تخصصه، وطبيب العين كذلك، والأنف والأذن والحنجرة كذلك، وقد يتخصص في كل نوع من هذه الثلاثة بتميّز في جراحة الأنف مثلًا، فيتميز علىٰ المتخصص في الأنف والأذن والحنجرةن تميُّزًا علىٰ تميّز، وتخصّصًا علىٰ تخصّص، وقس ذلك علىٰ طبيب القلب، والعظام، والجلدية، وطبيب التخدير، وطبيب الجراحة في العمليات الخاصة بكل موضع من الجسم، وأشباه ذلك.

• ثم يكون ذلك كذلك في الهندسة باختلاف أنواعها: المعمارية، والميكانيكية، والكهربائية، والكيميائية، وكذلك في حسن الإدارة والتنظير والتنسيق والأفكار التي تقوم عليها الدول والمجتمعات، وكذلك الخصوصية في التدريس في فنون العلم المدرسيّ والجامعيّ، وإدارة تنظيم المعلومات، والتميّز في القدرة علىٰ الطرح التعليمي العلمي المُثمر للتفوق والخبرة، ثم يكون ذلك في كل ما ذكر علىٰ سبيل المثال لا الحصر.

وبهذا تنضبط القيم العلمية والعملية علىٰ ضوء المهنيّة التي يُثاب عليها البشر، حتىٰ غير المسلمين، من الثواب الدنيوي، وهذه منظومة التميّز والفهم وحسن

الإدراك والتصور، وياليت الناس تدبَّروا هذا الحديث العظيم المُثْمِر، الذي لو تَدَبَّر فيه الخلقُ لسعدت دنياهم ودينهم، والجدير بالذكر هنا: أن هذا التخصص يجلب لك خيري الدنيا والآخرة، يعني ماديًّا، ومعنويًّا، ورِفْعة بين الناس وفي الملأ الأعلىٰ.

٤- ومن أهم الخصوصيات المهنية ما يكون من أهل العلم والمشايخ والدعاة إلىٰ اللَّه علىٰ بصيرة في التكلم في دين اللَّه، فكما لا يجوز لطبيب عيون أن يجري عملية في القلب، أو المخ، أو البطن، أو العظام، ولا لمهندس تخصصه في الكمبيوتر ووسائل الاتصالات، أن يعمل في مجال المعمار، فكذلك لمن يتكلم في دين اللَّه، فلابد من التخصص والمهنية والتميّز، وهذا الذي عليه عامة أهل العلم اليوم في تخصصاتهم في الجامعات الشرعية في كل مكان، فمن كان في التفسير فهو في علمه في التفسير، وكذلك في الحديث، وأصول الفقه والفقه، وفي علم السيرة، والعقيدة واللغة العربية، وإن كان من يتكلم في دين اللَّه وتعليم الناس دينهم لابد له من كل هذه الأمور، وهذا هو الحق الذي كان عليه سلف الأمة، غير أني خالفت القاعدة الكلية هنا؛ لأختلاف أهل العلم اليوم عما كان عليه السلف المتقدمون، لغزارة علومهم، وتوسّعهم في الديانة مثل كل أئمة أهل السنة والجماعة قاطبة، أما اليوم فالمناهج الشرعية في الجامعات علىٰ ذلك، وهذا من أهم ما يكون، فإن من يُلمّ بثلاثة علوم من التخصص خيرٌ وأفضل من الذي يُدرّس كل العلوم، فإن لكلّ علم كتبه ودراساته ومراجعه ومسائله وتحقيقاته، وهذا أمر مجهد جدًّا، فكان التخصص من هذه الوجوه مُهم للغاية؛ لأنه قائم علىٰ المنهجية العلمية، ولابد بلا شك من لوازم كل علم، بما يساعده بالإلمام بتخصّصه، ومن ذلك مثلًا: من يتكلم في علمي الفقه والأصول، فمن لوازمهما الحديث، والتفسير، واللغة، والسيرة، كما قال الإمام ابن السكّيت:

«خذ من النحو ما تقيم به لسانك واترك الغوامض»، فمن تقدّم وتخصص في علوم اللغة مُقدَّم علىٰ الفقيه والأصوليّ والمحدّث والمفسّر في شأنه، مع وجود الرابط اللازم والمتقتضي بين هذه العلوم، ولكن لضعف الهمم، وانتشار الجهل وقلّة العلم قال أهل العلم بذلك، فالشيخ العلامة الشنقيطي صاحب كتاب: «أضواء البيان في توضيح القرآن بالقرآن» بما عنده من الفقه والأصول واللغة والتفسير مقدم علىٰ الشيخ الألبانيّ في الفتوىٰ، ويُقدّم عليه العلامة الألباني في الحديث، وكذلك حال الشيخ ابن باز والعثيمين والفوزان علىٰ الألباني، حتىٰ قال الشيخ ابن باز: «ليس تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول اللَّه ﷺ من الألباني»، وذلك لتميّزه وجودته ونَصَبِه واجتهاده في العلم، مع أن الشيخ ابن باز يُعدّ من المحدثين كذلك، ولكن ليس كالألباني الذي تَفَوَّق في علمه بالحديث.

• ومن ثَم فلابد أن يكون من يتكلم في دين اللَّه علىٰ علم وبيّنةٍ وصدقٍ مع النفس وإخلاص للَّه، ولا يعدو المرء قَدْره، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

ومن أدل ما يُستدلّ به في هذا الباب: ما رواه الترمذي في «سننه» (٣٧٩٩، ٣٨٠٠) وقال: حديث حسن صحيح، وابن ماجه في «مقدمة سننه» (١٥٤)، وعند البخاري في «صحيحه» (٣٧٤٤) طرفًا منه، والحاكم في «المستدرك» (٥٧٨٤) وصححه ووافقه الذهبيّ من حديث أنس بن مالك قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «أرحم أمَّتي بأمتي أبو بكر، وأشدُّهم في أمر اللَّه عُمر، وأصدقهم حياءً عثمان، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وأفرضهم زيد بن ثابت، وأقرؤهُم أُبَيُّ بن كعب، ولكل أُمّة أمين، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجرّاح».

قلت: ما أجمله من حديث وأبْيَنه وأفْصحه في المعنىٰ والسياق، فـ«**من حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**»، فمن أجلّ وأعظم من المصداقية مع اللَّه والنفس والناس، وما أحلىٰ قول المرء: «**اللَّه أعلم**»، وما أقبح من يَنْسِبُ نفسه إلىٰ ما لا يُجيده ولا يُحسنه، ويُزَيَّن بما ليس فيه، ليُنزل نفسه مكانة أعلىٰ من مكانته، فهذا الغرر بعينه، قال ﷺ: «**المتشبّع بما لم يُعْط كلابس ثوبيْ زور**» رواه مسلم (٢١٢٩)، وقال أبو هريرة رضي الله عنه: «نهىٰ رسول اللَّه ﷺ عن بيع الغَرَر» رواه أيضًا مسلم (١٥١٣)، والغرر هو الغش، والتدليس، والزور، والخداع.

وعلىٰ ضوء ما تقدّم، فإنه ينبغي علىٰ كل عاقل حريص علىٰ وطنه ومصلحة أراضيه، وأهله، أن يسعىٰ جاهدًا في الأخذ بالأسباب للنهوض ببلده، واستقرار شئونه وأحواله، من خلال صلاح النفس والضمير والقلب والدين حتىٰ تتحقق منظومة «الرجل المناسب في المكان المناسب»، ولا يكون ذلك إلا بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ٩٦]، وقوله تعالىٰ: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١].

• موانع المهنية وحديث الرُّوَيْبضة:

روىٰ الحاكم في «المستدرك (٨٥٦٤)، وصححه ووافقه الذهبيّ، من كتاب الفتن والملاحم، ورواه ابن ماجه في «سننه» في كتاب الفتن أيضًا (٤٠٣٦) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**سيأتي علىٰ الناس سنوات خدَّاعات، يُصدّق فيها الكاذب ويُكذّب فيها الصادق، ويؤتمن فيها الخائن ويُخوّن فيها الأمين، وينطق فيها الرُّوَيْبضة**»، قيل: يا رسول اللَّه، وما الرويبضة؟ قال: «**السفيهُ يتكلم في أمر العامة**»، وفي رواية: «**التَّافهُ الحقير**».

قال السندي في «شرح سنن ابن ماجه» (٤/ ٣٧٧):

«قوله: «**يتكلم في أمر العامة**» متعلّق بـ«**ينطق فيها**»، وقوله: «**التافه الحقير**» اليسير؛ أي: قليل العلم. اهـ

قلت: ووجه إيراد حديث الرويبضة في هذا السياق: أن الذي يتكلم في أيّ أمر من أمور وشئون العامة وهو علىٰ غير علم بما يتكلم ويدخل فيه، فهو كالذي يتكلّم فيما لا يعنيه، ممن لم تكتمل أهليته في التصدّي بالقول والفعل في أيّ شأن من شئون الناس أجمعين، وهو الذي يُفسد في الأرض بعد إصلاحها، وهو كذلك علىٰ الضدّ والعكس تمامًا للرجل المناسب في المكان المناسب، فعكسه وضدّه رجلان: الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب، والثاني: الرجل المناسب في المكان غير المناسب، فالثاني فاسد في الأمرين كليهما، والأول ذو فساد جزئي.

والعلاقة بين حديثي الباب: أن الرويبضة يتدخل في ما لا يتقنه ويحسنه ولا يدرك مهماته وشروطه وأسبابه وموانعه وعلله، فقد ت دخّل فيما لا يعنيه، فليس وراءه إلا الإفساد، أما من يتكلم بما يُؤهلّه وهو مُدْرِك لأبعاد هذه المَهَمَّة، فهو الذي تكلم بعلم فيما يعنيه، وهو الرجل الصالح المصلح الذي يُرْتجىٰ نفعه وخيره وصلاحه، وهذا عمود الخيمة المجتمعيّ، والاول صاحب الفتن والاضطراب، وبهما تصْلح المجتمعات أو تفسد، وتتقدم الدول أو تتأخر، بل تهدم وتخرب، نسأل اللَّه السلامة والعفو والعافية والمعافاة، وعليه فهذا أمر وخطب من الجدير بالذكر في هذا السياق أنه أمر كُلّيٌّ عام في كل المجالات والشئون علىٰ اختلاف وتنوع الأمور الدينية والدنيوية، ولذلك أفردت هذه المقالة وكتبت هذا البحث للبيان وإلقاء الضوء عليه؛ حتىٰ يتكشَّف ويعرف الناس دينهم

ودنياهم، واللَّه من وراء القصد وهو يهدي السبيل، ومن يُرد اللَّه به خيرًا يُفقّهه في الدين.

بلَّغه

الدكتور عيد بن أبي السعود الكيَّال

دكتوراه من كلية الشريعة الإسلامية

جامعة الأزهر بالقاهرة